

قالت الصحف : الأبواب موصدة أمام الحكومة ..ولا تشكيل قبل زيارة ماكرون

الحوار نيوز - خاص

رأت الصحف الصادرة اليوم أن الأبواب موصدة أمام تشكيل الحكومة ،واستبعدت أن يتم ذلك قبل زيارة الرئيس الفرنسي الى لبنان في 22 الجاري ،وعزت ذلك الى الخلاف القائم بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف.

وكتبت صحيفة النهار تقول: بدأت الشكوك تتعاظم حيال العشرة أيام المقبلة الفاصلة عن موعد وصول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لبنان في زيارة هي الثالثة له منذ آب الماضي، وتعكس في دلالاتها اهتماماً نادراً لرئيس أكبر دولة أوروبية بلبنان، إلى حدّ بات معه اللبنانيون يشعرون بأنه الفيمّ الأول على طموحاتهم وإنهاء معاناتهم في مقابل حالة يأس كاملة من طبقتهم الحاكمة والسياسية. ومبعث الشكوك يتّصل بمسار تأليف الحكومة الجديدة الذي عاد إلى التآزم والجمود والتوتر بما يثير الشك العميق في الآمال المتجدّدة على ولادتها قبل 22 كانون الأول الحالي موعد زيارة ماكرون للبنان. وزادت الشكوك في الساعات الماضية جرّاء الشلل الذي عاد يطبع المشهد الداخلي وانعدام المؤشرات التي توحى بإمكان التوصل قريباً إلى تأليف الحكومة.

وإذا كانت الأيام العشرة المقبلة ستنشغل اختباراً حاسماً للمعنيين بالمأزق الحكومي وفي مقدمهم العهد لإخراج الحكومة من دوامة التعجيز والمماطلة والتعقيد والتعطيل قبل وصول الرئيس الفرنسي، فإنّ ثمة من بدأ يتحدث عن ارتدادات بالغة السلبية على مستوى البلد ككل في حال استمرار الانسداد، لأنّ زيارة ماكرون إذا لم تنجح ضمناً في حيث المعطلين على الإفراج عن الحكومة والكفّ عن استرھانها للعبة قضم المكاسب أو لتمرير الوقت الضائع، فإنّها سترسل أسوأ الرسائل الخارجية هذه المرة وسيصعب التكهّن بمدى فداحة التداعيات بعد ذلك. ولعلّ ما زاد المشهد قتامة وغموضاً أنّ التطورات الأخيرة المتعلقة بتداخل العوامل السياسية والقضائية في ملف التحقيقات القضائية في انفجار مرفأ بيروت زادت الطين بلّة وأضافت عامل تشنّج واحتقانات إلى المناخ الداخلي بما زاد التعقيدات على مسار تأليف الحكومة في ظل تبادل الاتهامات حول استعمال القضاء لتصفية الحسابات السياسية.

وبدا لافتاً، في هذا السياق، أنّه غداة عاصفة الرفض الواسع لادّعاء المحقق العدلي فادي صوان على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان #دياب وما تركته من تداعيات، سارع القصر الجمهوري إلى الرد على الأصوات الكثيرة التي ارتفعت مطالبة بشمول التحقيق رئيس الجمهورية العماد ميشال #عون نفسه على خلفية اعترافه أنّه أطلع قبل انفجار المرفأ على وجود كميات من "نيترات الأمونيوم" في مرفأ بيروت. وأفاد بيان للمكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية أنّ المرة الأولى التي أطلع فيها رئيس الجمهورية على وجود هذه الكميات كانت في 21 تموز الماضي من خلال تقرير للمديرية العامة لأمن الدولة وطلب فور الاطلاع عليه من مستشاره الأمني والعسكري متابعة مضمون التقرير مع الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع وهذا ما تم بالفعل وفقاً للقانون والأنظمة المرعية .

وفي أي حال، فإنّ عاصفة التداخل بين الملفات السياسية والقضائية وإن انحسرت نسبياً في الساعات

الأخيرة، فإنّ تداعياتها تُنذر بمزيد من الأضرار خصوصاً حيال القضاء وتحديدًا في شأن التحقيق العدلي الجاري في انفجار المرفأ. وترصد الأوساط المعنية بكثير من الحذر مآل التحقيقات في الأيام المقبلة في ظل ما سيقدم عليه المحقق العدلي في حال امتناع الرئيس دياب والوزراء السابقين الثلاثة علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس، الذين شملهم ادّعاء #القاضي صوان، عن إعطاء إفاداتهم والمثول أمامه بما سيفتح باباً واسعاً لصراع سياسي قضائي.

ووسط هذه الأجواء الساخنة، جاءت مواقف جديدة لرئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير #جعجع لترسم ملامح تصعيد آخر، إذ اتسمت مواقفه بنبرة نارية من الرئيس ميشال عون وعهده. وقد شنّ جعجع هجوماً حاداً على رئيس الجمهورية، محملاً إيّاه مسؤولية قوّة "حزب الله" في الداخل اللبناني. وقال، في لقاء مع المنتشرين في العالم العربي وأوروبا وأفريقيا عبر تطبيق "زوم"، إنّ "هناك من يكذب على اللبنانيين منذ ثلاثين سنة وقد ظننا في العام 2016 أنّ هذا الفريق إذا وصل إلى السلطة سيتغيّر إلّا أنّه على العكس ازداد تمسكاً بالسلطة". ورأى أنّه "كانت هناك فرصة لعهد ميشال عون أن يكون الأفضل، ولكن تبين أنّهم كلما وصلوا إلى السلطة طالبوا بالمزيد وربما سيطالبون بالبابوية في المستقبل". واعتبر أنّ "حزب الله" اختار "التحالف مع الأكثر فساداً بدءاً بـ"التيار الوطني الحر

- وكتبت صحيفة الأنباء تقول: ينقضي الأسبوع على مشهد مكهر. حكومياً الأبواب موصدة أمام أي حراك فعلي، ولا أجواء عن اتصالات على خط بعيدا بيت الوسط. فبعيدا مشغولة بمحاولة نفي ما تسرب عن لقاء رئيس الجمهورية بمجلس القضاء الأعلى، فيما بيت الوسط الذي يجري ترتيبات داخل جدران تيار المستقبل، ينتظر المفاعيل المسبقة لزيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون علّها تدفع عجلة التأليف.

مصادر مراقبة اعتبرت عبر جريدة الأنباء الالكترونية أنّ "فريق العهد نجح بنقل المعركة من الخلاف على تشكيل الحكومة الى الخلاف حول موضوع الاستدعاءات القضائية، وهو ما جعل الرئيس الحريري "يستشعر في دفاعه عن رئاسة الحكومة التي يصرّ على أن تكون محصنة مثل الرئاستين الأولى والثانية

المصادر تحدثت عن "استحالة تشكيل حكومة قبل الأعياد وقبل زيارة الرئيس الفرنسي، حيث لا يبدو ان هناك نيّة لدى رئيس الجمهورية لتعديل موقفه، ولا مؤشرات توحى بزيارة قريبة للحريري الى بعيدا للاطلاع على موقف عون من التشكيلة الحكومية التي سلّمه إيّاها الأسبوع الفائت"، في حين تشيع أجواء بعيدا أنها بانتظار رد الحريري على طرح عون

وفي هذا السياق، دعت أوساط بيت الوسط عبر جريدة الأنباء الالكترونية إلى "الفصل بين الملف القضائي وملف تشكيل الحكومة"، موضحة ان "دفاع الحريري عن موقع رئاسة مجلس الوزراء ليس موجها ضد رئيس الجمهورية إنما هو نابع من حرصه على هذا الموقع"، ورأت أنّ "استدعاء الرئيس حسان دياب ليس "برينا والا لماذا تحركت هذه الأمور دفعة واحدة بعد تسليم الحريري لعون مسودة تشكيل الحكومة؟

توازيًا، استبعدت مصادر سياسية ان يقوم الرئيس ماكرون بأي وساطة أثناء زيارته الى لبنان في 22 من الجاري للإفراج عن الحكومة، لأن المعلومات تشير إلى أنه لن يلتقي المسؤولين اللبنانيين بحال لم يحصل تطور إيجابي حكومياً، وعندها قد تنحصر زيارته فقط بالجنوب ولقاء الكتيبة الفرنسية العاملة ضمن قوات "اليونيفيل"، إلا أنه في حال لمس استعداداً من عون لتعديل موقفه فحينها لن يفوت هذه الفرصة

في هذه الأثناء، كان لافتاً بيان النفي الذي صدر عن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية حول ما نُسب إلى الرئيس عون خلال اجتماعه مع مجلس القضاء الأعلى، وما تم تسريبه عن لسانه وطول كل من رئيس

مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وذلك عشية القرارات التي صدرت عن القاضي العدلي، ما يثير الكثير من التساؤلات حول ما يجري في الغرف المغلقة وفي الكواليس.

وفيما لا تزال تتفاعل قضية استدعاء رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء امام المحقق العدلي، فإن التعقيدات تشابكت أكثر مع غبار المعارك القضائية، والخط المقصود بين ضرورة التحقيق مع الجميع من كل المستويات وفي كل الملفات، وبين الانتقائية الكيدية في فتح بعض القضايا وفق توجيهات "غرفة الأوضاع" التابعة لفريق الحكم الذي يتعمد التعمية على ما بلغته الأمور من تدهور في هذا العهد وعلى الملف الأكثر خسارة في تاريخ الدولة اللبنانية، الكهرباء.

وفي التحقيق بانفجار المرفأ وصلاحيه المحقق العدلي باستدعاء رئيس الجمهورية، لفت رئيس مؤسسة جوستيسيا المحامي بول مرقص في حديث لجريدة الأنباء الالكترونية الى أمرين، "الأصول القانونية" و"مضمون التحقيقات".

في الأصول القانونية قال مرقص: "لا يستطيع المحقق العدلي ان يتوجه الى رئيس الجمهورية بالاتهام او بالادعاء، لأن المادة ?? من الدستور تحصر توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية ومحاكمته أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء سواء بتهمة خيانة عظمى او جريمة عادية، بينما ذلك لا ينسحب على رؤساء الوزارات والوزراء الذين يفرق بين ما إذا كانوا قد ارتكبوا جريمة جزائية فيحاكمون فيها أمام المحاكم الجزائية وأرفعها المجلس العدلي، واذا ارتكبوا إخلالاً بالواجبات الحكومية، وهنا في يحاكمون أمام المجلس الأعلى سندا للمادتين ?? و ?? من الدستور وسواهما. والاتهام الذي ذهب إليه المحقق العدلي بوجه دياب وعدد من الوزراء السابقين لا يستند الى الاخلال بالواجبات انما بعدم اتخاذ اجراءات آيلة الى تدارك حصول جريمة او التسبب بوفاة وهو ما يدخل باختصاص القضاء الجزائي وأرفعه المجلس العدلي، استناداً إلى اجتهاد محكمة التمييز عام 2000، الذي يولي اختصاص ملاحقة الوزراء جزائياً إلى القضاء العادي". وليس المجلس الأعلى في هذه الحالة

وأضاف مرقص: "لقد سبق ان حدث ذلك مرات ثلاث، اخرها مع أحد وزراء الزراعة السابقين الذي حوكم". أمام القضاء الجزائي والعادي وليس المجلس الأعلى

- وكتبت صحيفة الديار تقول: لا جديد في المعطى الحكومي منذ الاجتماع الأخير بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري، حيث لا يزال يصر عون على التصور البديل الذي طرحه على الحريري وينتظر جوابه، في حين أن الأخير يعتبر انه قام بتقديم تشكيلته لرئيس الجمهورية وهو بالتالي رمى الكرة في ملعب بعبدا، وهو من يجب ان ينتظر جواباً من عون. في هذه الحلقة المقفلة تدور عملية التشكيل دون نتيجة حتى الان

هذا ولا تزال تداعيات القنبلة التي فجرها المحقق العدلي القاضي فادي صوان تتفاعل سياسياً في الداخل اللبناني، حيث برز الاصطفاف السني خلف الرئيس حسان دياب من نادي رؤساء الحكومات السابقين وصولاً لدار الافتاء. وقد برز أمس كلام نوعي للبطريك الراعي حين قال " كيف نكافح الفساد ونحن نشاهد تعطيل عمل القضاء الحر بتلويته طائفياً ومذهبياً؟"، في اشارة واضحة الى امتعاض بكركي من المواقف الطائفية والمذهبية التي تبعت اعلان صوان قرار الادعاء على كل من رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب والوزراء علي حسن خليل وغازي زعيتر بالاضافة الى يوسف فينانوس

بالعودة الى الملف الحكومي، ومع زيارة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى بيروت للمرة الثالثة في 22 الجاري، تقول معلومات "الديار"، انها قد تكون المهلة الاخيرة قبل تشكيل الحكومة وانتقال الفرنسيين من مرحلة الحث والتمنيات الى مرحلة "العقوبات" والتي ستبدأ بإعلان المعرقلين بشكل واضح ومن ثم منع

سفرهم الى الاراضي الفرنسية ووصولاً الى تجميد اصولهم واموالهم في المقابل تكشف مصادر مطلعة على الملف الحكومي لـ "الديار" ان امور الحكومة تعقدت بعد الادعاء على رئيس حكومة تصريف الاعمال الدكتور حسان دياب والوزراء الثلاثة وسط شعور من الرئيس المكلف سعد الحريري والرؤساء السابقين للحكومة ان "الموس" ستصل الى ذقنهم وان تصفية الحساب "العونية" لن تقف عند حدود

وتلمح المصادر الى ان الحكومة ستكون "ضحية" الاستنفار السني والغضب من استعمال القضاء لتصفية الحسابات

وترد على المهلة الفرنسية على انها قد تكون من باب الاستنتاج السياسي والتحليل او ان البعض يرغب في تقديم هدية لماكرون ولكن فريق 8 آذار و"الثنائي الشيعي" لم يتبلغ بشكل رسمي او مباشر اجواء مماثلة وتقول المصادر ان من المبكر الاعتبار ان الحكومة "طارت" ولكن يمكننا القول اننا سنشهد اسابيع ملتهبة وحامية وملينة بالسجلات والتوتر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسط وجود تقارير امنية من ازدياد الجريمة والقتل والسرقة على خلفيات معيشية واجتماعية وقد يسرّع رفع الدعم من زخمها رئاسة الجمهورية توضح

من جهة أخرى، وفي معرض الرد على الاتهامات التي طالت رئيس الجمهورية عن انه كان يعلم بوجود نيترات الامونيوم في مرفأ بيروت، أكد مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية: "الرئيس عون اطلع للمرة الأولى على وجود نيترات الامونيوم في المستودع رقم 12 من خلال تقرير للمديرية العامة لأمن الدولة". وصله في 21 تموز الماضي

وفي السياق عينه، "الرئيس عون طلب من مستشاره الأمني متابعة تقرير أمن الدولة حول وجود نيترات الامونيوم في المستودع رقم 12 مع أمين عام المجلس الأعلى للدفاع الذي ابلغه انه أرسل كتابا بالأمر الى "وزارة الاشغال تسلمته يوم الاثنين في 3 آب 2020

وتابع المكتب: "الرئيس عون لم يتدخل لا من قريب ولا من بعيد في التحقيقات التي يجريها قاضي التحقيق العدلي بانفجار مرفأ بيروت، وان كان دعا الى الإسراع في إنجازها لكشف الملابسات وتحديد المسؤوليات

وختم "الرئيس عون لم يتطرق في لقائه مع مجلس القضاء الأعلى الى التحقيق في جريمة المرفأ وكل ما "يروج عن انه طلب التدخل في التحقيق كلام كاذب لا اساس له من الصحة تحرك مجموعات 17 تشرين

وفي معلومات يتم تداولها في اوساط حراك 17 تشرين الاول، علمت "الديار" ان مجموعات من الحراك وعلى رأسها العديد من الوجوه الحقوقية فيها، تتجه الى رفع دعاوى قضائية ضد كل المسؤولين عن انفجار المرفأ وكل من خدم في المرفأ وبأي صفة كان مدني او امني او كان له علاقة ادارية بالملف وتشير اوساط في الحراك الى ان بعض الدعاوى القضائية ستطال رئيس الجمهورية والوزراء التابعين له حاليين وسابقين بالإضافة الى حملة شعبية واعلامية للمطالبة باسقاط عون ورحيله وإعتبار حسان دياب مسؤولاً في ملف الانفجار عبر عدم التحرك للقيام بما يلزم لتلافي الكارثة

هجوم قاسٍ من جعجع على عون

هذا وشنّ رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، في لقاء مع المنتشرين في العالم العربي واوروبا وافريقيا واوستراليا، للمرة الأولى عبر تطبيق "زوم" على شاشات ضخمة في القاعة الكبرى في مقرّ "القوات" في معراب، هجوماً قاسياً على رئيس الجمهوريّة

واستهلّ جعجع كلامه بعبارة الشهيرة "ما بيصحّ إلا الصحيح". قائلاً أنّ "هناك من يكذب على اللبنانيين منذ ثلاثين سنة، وقد ظننا في العام 2016 أنّ هذا الفريق إذا وصل الى السلطة سينتغير، إلا أنه، على العكس، "ازداد تمسكاً بالسلطة

وأضاف: "كانت هناك فرصة لعهد ميشال عون أن يكون الأفضل، وكان اتفاق معراب فرصة لقيام دولة،

"ولكن تبين أنهم كلما وصلوا الى السلطة طالبوا بالمزيد، وربما سيطالبون بالبابوية في المستقبل
موقف ملفت للراعي

وفي موقف ملفت للبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي حيال جريمة المرفأ القنبلة التي فجرها
المحقق العدلي فادي صوان، سأل الراعي "كيف نكافح الفساد ونحن نشاهد تعطيل عمل القضاء الحر
والمسؤول عن هذه المكافحة، بتلويحه طائفيا ومذهبيا وسياسيا؟، قلنا أن أولى مقومات الحياد الناشط، الذي
هو باب خلاص لبنان، تكوين سيادة الدولة بسلاحها الشرعي وفرض القانون والعدالة على الجميع"، مضيفاً:
"إننا في هذه الموجة العارمة بوجه القضاء الملتزم بممارسة واجبه، ندعو السياسيين إلى تحييد لبنان عن
تسييس الدين والطائفة، من أجل حماية الوحدة الداخلية والمساواة في دولة القانون، بل ندعوهم إلى تحييد
ذواتهم عن ذواتهم ليسلم الخير العام

كورونا": 8 حالات وفاة و1540 إصابة جديدة"

على صعيد وباء "كورونا"، أعلنت وزارة الصحة العامة في تقريرها ليوم أمس، عن تسجيل 1540 إصابة
جديدة بفيروس كورونا، توازياً مع تسجيل 8 حالات وفاة

ولفتت الوزارة، إلى أن 1537 إصابة جديدة تعود لمحليين، في حين أن هناك ثلاث حالات وافدة، مشيرةً
إلى ارتفاع عدد الإصابات الإجمالية في البلاد إلى 145245 حالة، في وقت ارتفع عدد ضحايا الوباء إلى
1190.

<https://al-hiwarnews.com/?page=article&id=9968>